مكتبه في جنيف أكد أن المباحثات جرت في جو «ودي»

المعلم لدي ميستورا: الدستور شأن سيادي يقرره الشعب السوري وحده

| الوطن - وكالات

شدد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم، أمس، على أن إطلاق عمل لجنة مناقشة الدستور الحالي يجب أن يراعي المبدأ المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بسورية، مؤكداً أن الدستور هو شأن سيادي بحت يقرره الشعب السوري بنفسه دون أي تدخل خارجي.

وذكرت وكالة «سانا» للأنباء، أن المعلم استقبل المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ستيفان دي ميستورا والوفد المرافق، وبحث معه الجهود المبذولة من أجل إحراز تقدم في المسار السياسي للأزمة في سورية ومتابعة الأفكار المتعلقة بالعملية السياسية ولجنة مناقشة الدستور الحالي التي تم بحثها في اللقاء الأخير الذي جمع المعلم والأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريش في نيويورك على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وأكد المعلم استمرار دعم سورية للجهود الرامية للتوصل إلى حل سياسي للأزمة، مشيراً إلى أن سورية تعاطت بكل إيجابية مع مخرجات مؤتمر الحوار الوطني السوري السوري في سوتشي وعملية تشكيل لجنة مناقشة الدستور الحالي.

وشدد المعلم على أن «إطلاق عمل هذه اللجنة يجب أن يراعي المبدأ المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بسورية والمتمثل بضرورة الالتزام القوي بسيادة سورية واستقلالها ووحدتها أرضاً وشعباً وأن الشعب السوري هو صاحب الحق الحصري في تقرير مستقبل بلاده».

وأضاف المعلم: «بناء عليه، فإن كل هذه العملية يجب أن تكون بقيادة وملكية سورية وذلك باعتبار أن الدستور وكل ما يتصل به هو شأن سيادي بحت يقرره الشعب السوري بنفسه دون أي تدخل خارجي تسعى من خلاله بعض الأطراف والدول لفرض إرادتها على الشعب السوري».

من جانبه قدم دي ميستورا عرضاً للقاءات التي أجراها والنشاطات التي قام بها مؤخراً من أجل تنشيط العملية السياسية وتشكيل لجنة مناقشة الدستور، مشيراً إلى أنه بذل خلال السنوات التي قضاها بصفته المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة قصارى جهده للتوصل إلى حل سياسي في ظل ظروف معقدة.

وبحسب «سانا» فإن الجانبين اتفقا في نهاية المباحثات على استمرار التواصل بينهما من أجل بحث الأفكار التي من شأنها دفع العملية السياسية قدما.

حضر اللقاء نائب الوزير فيصل المقداد ومعاون الوزير أيمن سوسان ومستشار الوزير أحمد عرنوس ومدير إدارة المكتب الخاص في وزارة الخارجية والمغتربين محمد العمراني.

وفي وقت سابق من يوم أمس، نقل الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» عن مساعد المتحدث باسم الأمم المتحدة، فرحان حق قوله في مؤتمر صحفي: «إن دي ميستورا، الذي أعلن الأسبوع الفائت أنه سيغادر منصبه نهاية الشهر المقبل، سيبقى بضعة أيام في العاصمة السورية دمشق».

وكان مؤتمر الحوار الوطني في مدينة سوتشي الروسية الذي انعقد أواخر كانون الثاني الماضي دعا إلى تشكيل لجنة لمناقشة الدستور الحالي.

وفي وقت لاحق من يوم أمس، أصدر مكتب دي ميستورا في جنيف بيانا، تلقت «الوطن» نسخة منه، ذكر فيه، أن دي ميستورا زار دمشق اليوم (الأربعاء) والتقى بالمعلم، وكان لديهم «تبادل صريح ومكثف للآراء في جو ودي».

وأضاف البيان: إن «هذا الاجتماع عُقد بعد اجتماع الأمين العام والمعلم في نيويورك في ٢٨ أيلول الماضي، وعلى خلفية المشاورات المستمرة للمبعوث الخاص بشأن إطلاق لجنة دستورية تعطي تأثيراً على بيان سوتشي النهائي، في سياق العملية السياسية في جنيف وتنفيذ قرار المجلس، وأن المبعوث الخاص سيقدم تقريرا إلى الأمين العام، كما يتطلع إلى إحاطة مجلس الأمن».

وأكد البيان، أن دي ميستورا «سيجري مشاورات مكثفة إضافية في الفترة القادمة، حيث يواصل مهمة التحقق من إمكانيات عقد لجنة دستورية ذات مصداقية وتيسير من الأمم المتحدة وموروثة من سورية وتحت قيادة الأمم المتحدة، وانه سوف يستمر في هذا السياق في التنفيذ الكامل، لتفويضه للفترة المتبقية من ولايته.

نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم خلال لقائه المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ستيفان دي ميستورا والوفد المرافق أمس (سانا)

لافروف أعلن أن قمة رؤسائها المقبلة ستعقد في موسكو

ضامنو «أستانا»: لتسريع وتيرة العمل من أجل تشكيل «الدستورية»

| وكالات

أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، أمس، أن القمة الدورية القادمة لرؤساء الدول الضامنة لعملية «أستانا» حول سورية (روسيا وإيران وتركيا) ستنعقد في روسيا، على حين اتفق ممثلو الدول على «تسريع وتيرة العمل» لتشكيل لجنة مناقشة الدستور الحالي، بمراعاة مصالح جميع السوريين.

وحسبما أوردت وكالة «سانا»، أعلن لافروف أن القمة الدورية لضامني «أستانا» ستنعقد في روسيا، وذلك خلال لقائه في موسكو نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي فيرشينين ومبعوث الرئيس الروسي الخاص إلى سورية الكسندر لافرينتييف وكبير مساعدي وزير الخارجية الإيراني للشؤون السياسية الخاصة حسين جابري أنصاري ونائب وزير خارجية النظام التركي سيدات اونالنواب، عقب اجتماع لهم أول من أمس في موسكو.

وأكد لافروف، أن «جميع المراقبين يعترفون بأن صيغة «أستانا» هي الأكثر فعالية للتقدم على جميع مسارات تجاوز الأزمة في سورية».

وبحسب وكالة «الأناضول» لفت لافروف إلى أن اجتماعات القمم السابقة لقادة الدول الثلاث عقدت على الترتيب في كل من سوتشي (تشرين الثاني ٢٠١٧) وأنقرة (نيسان ٢٠١٨) وطهران (أيلول ٢٠١٨)، و«الآن جاء دور روسيا مرة أخرى لتنظم قمة جديدة».

على خط مواز، نقل الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» بياناً للخارجية الروسية، أكد فيه لافروف، أن مسار «أستانا» سمح «بتخفيض العنف على الأرض بشكل ملحوظ، وتكبيد الإرهابيين هزيمة ساحقة، وتحسين الوضع الإنساني في سورية».

وكشف البيان أنه تمت الإشارة، أثناء اللقاء، إلى أهمية إتمام العمل على تنسيق تشكيلة لـ«اللّجنة الدستورية» مقبولة لدى جميع الأطراف السورية، في أسرع وقت ممكن، الأمر الذي سيسمح بإطلاق عمل اللّجنة في وقت قريب، بما يتماشى مع قرارات مؤتمر الحوار الوطني السوري في مدينة سوتشي الروسية وقرار ٢٢٥٤ لمجلس الأمن الدولي، وبالتنسيق مع المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى الشأن السوري، ستيفان دي ميستورا».

كما أكدت الأطراف، بحسب البيان، تمسكها الثابت بسيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، بالإضافة إلى تأكيدها على وجود فهم مشترك لدى الدول الثلاث «لضرورة أن يحدد السوريون أنفسهم مستقبلهم في إطار عملية سياسية يقودونها وينفذونها». وفي بيان آخر للخارجية الروسية أوضحت الوزارة، أن «الدول الثلاث الضامنة لـ«مسيرة أستانا» أجرت مشاورات في موسكو، في ٢٣ (تشرين الاول)، بمشاركة كل من المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى الشأن السوري، ألكسندر لافرينتييف، ونائب وزير الخارجية الروسي، سيرغي فيرشينين، ونظيره التركي، سادات أونال، وكبير مساعدي وزير الخارجية الإيراني، حسين جابري أنصاري».

وذكر البيان، أن الأطراف بحثت تطورات الأوضاع السورية «على الأرض» بصورة مفصلة، إلى جانب بحثها مجمل القضايا المتعلقة بتشكيل اللجنة الدستورية السورية وإطلاق عملها، وفقاً لقرارات مؤتمر الحوار الوطني السوري المنعقد في مدينة سوتشي الروسية.

وأشارت الوزارة إلى أن المشاركين اتفقوا على «تسريع وتيرة العمل تشكيل اللجنة الدستورية، بمراعاة مصالح جميع السوريين، بناء على قرار ٢٢٥٤ لمجلس الأمن الدولي وفي التنسيق مع المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى الشأن السوري، ستيفان دي ميستورا».

وفي تصريح أدلى به للصحفيين حول هذا الموضوع، قال فيرشينين: إننا نعتزم الاستفادة من مشاوراتنا في هذا الإطار لتنسيق جداولنا الزمنية ودراسة الأوضاع الميدانية في سورية ومواصلة تعاوننا الناجح في إطار عملية أستانا والتنسيقات اللازمة لإقامة المرحلة القادمة لمفاوضات «أستانا» رفيعة المستوى، بحسب وكالة «فارس» الإيرانية.

من جانبه لفت أنصاري، إلى أنه كان هنالك خلاف في الرأي بين شريكينا (روسيا وتركيا) بشأن الأولويات في قضية إدلب وكيفية حلها، معتبراً أن الاتفاق «شكل الحل الوسط للخلاف بين شريكينا أي روسيا وتركيا حول قضية إدلب ولهذا الاتفاق جدولة زمنية تتم متابعتها وتنفيذها ولقد تم تنفيذ جزء منها».

بإيعاز من قطر وتركيا لـ«القاعدة»

إطلاق سراح صحفي ياباني مختطف في سورية

| وكالات

في تأكيد على رعاية النظامين التركي والقطري للتنظيمات الإرهابية في سورية أعربت اليابان عن شكرها لتركيا وقطر على تعاونهما في إطلاق سراح الصحفي الياباني جومبي ياسودا المختطف من قبل الإرهابيين في سورية منذ ٣ سنوات.

وكان المتحدث باسم الحكومة اليابانية، يوشيهيدا سوغا أعلن في مؤتمر صحفي أول أمس، بحسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»، أن طوكيو تلقت معلومات من قطر تفيد بالإفراج عن ياسودا بعد احتجازه ثلاث سنوات في سورية، وأضاف: أن الحكومة تدقق حالياً في هذه المعلومات، مرجحا أن الرجل المفرج عنه هو ياسودا، وقد تم إبلاغ زوجته بذلك. ونقلت وكالة «الأناضول» للأنباء عن الحكومة اليابانية، قولها، إنها تتحقق من إطلاق تنظيم القاعدة الإرهابي في سورية (جبهة النصرة) سراح صحفي ياباني يدعى «جومبي ياسودا» بعد ٣ أعوام من اختطافه.

وبالأمس، قال رئيس الوزراء الياباني، شينزو آبي، في تصريحات نقلها موقع «روسيا اليوم»: «شعرت بالارتياح في قلبي بعد تلقي المعلومات حول ياسودا، ونحاول التأكد من هويته بأسرع وقت ممكن، وبذلت الحكومة جهوداً مختلفة منذ اختفائه، وأبدى الكثير من بلدان العالم، بما فيها قطر وتركيا، تضامنها معنا، وقبل كل شيء أريد أن أشكر قطر وتركيا على التعاون».

وفي وقت لاحق من يوم أمس، نقلت «الأناضول»، عن مصادر في الرئاسة التركية أن آبي أعرب عن شكره لرئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان، في اتصال هاتفي، عقب الإفراج عن ياسودا ودخوله سالما الأراضي التركية الثلاثاء بعد أن كان رهينة بيد الإرهابيين في سورية منذ حزيران ٢٠١٥.

وسبق ذلك تصريحات لوالي هطاي التركية، أردال أطا، قال فيها: « تم التأكد من هوية الشخص الذي جلب إلى تركيا من سورية الثلاثاء، وهو الصحفي الياباني المختطف جومبي ياسودا».

والثلاثاء، أعلنت ولاية هطاي أنه تم جلب مواطن ياباني من سورية عبر التنسيق بين الفرق الأمنية وجهاز الاستخبارات، وأنه لا توجد بحوزته بطاقة شخصية.

الصحفي الياباني جومبي ياسودا في هاتاي أمس (أ.ف.ب)

أكثر من ٥٥ عائلة خرجت من «أبو الظهور» إلى مناطق سيطرته

لليوم الثاني على التوالي.. إرهابيو الشمال يواصلون التصعيد والجيش يرد

عناصر تابعة للميليشيات الإرهابية المسلحة في ريف إدلب (رويترز – أرشيف)

| حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق – الوطن - وكالات

رد الجيش العربي السوري لليوم الثاني على التوالي على خروقات الميليشيات المسلحة والتنظيمات الإرهابية لـ«اتفاق إدلب» واستهدف مواقعها بأرياف حماة وحلب واللاذقية، في حين تواصلت الاشتباكات العنيفة بين ميليشيا «ألوية صقور الشام» التابعة لما يسمى «الجبهة الوطنية للتحرير»، التي شكلتها تركيا من مرتزقتها في إدلب، وبين تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي في أريحا.

وفي التفاصيل، فقد دك الجيش بمدفعيته الثقيلة، لليوم الثاني على التوالي، تحركات لمجموعات إرهابية من «النصرة» في ريف حماة الشمالي، وتحديداً في أطراف قرية لحايا وجنوب مدينة مورك وفي وادي الدورات ومحيط اللطامنة، وهو ما أدى إلى مقتل العديد من الإرهابيين وإصابة آخرين إصابات بالغة وتدمير عتادهم الحربي.

وبيّن مصدر إعلامي لـ«الوطن»، أن الجيش دك بالمدفعية الثقيلة أيضاً تحركات للإرهابيين في قرية دوير الأكراد ومحيط السرمانية بريف حماة الغربي، وأردى العديد منهم صرعى وجرح آخرين.

ولفت المصدر إلى استهدافات الجيش تأتي بعد محاولات المجموعات الإرهابية المتمركزة في ريف حماة الشمالي لتغيير الموقف الميداني في مختلف المحاور، بتسللها إلى النقاط العسكرية المثبتة في المنطقة، للاعتداء عليها وتسجيل خروقات في تموضعها، لكنها لم تستطع فعل ذلك وتكبدت خسائر فادحة بالأرواح والعتاد في محاولاتها الفاشلة.

وأول من أمس، ذكرت تقارير إعلامية، أن الميليشيات المسلحة والتنظيمات الإرهابية لا تزال حتى اللحظة تحتفظ بسلاحها الثقيل على جبهات ريف حلب الشمالية الغربية، وتعمل على التصعيد اليومي من خلال استهداف مواقع الجيش والأحياء السكنية.

ولفتت المصادر إلى أنه لم تجر أية تغيرات ضمن المنطقة «المنزوعة السلاح»، والتي دخلت حيز التنفيذ في يومها العاشر على التوالي، حيث لا تزال التنظيمات الإرهابية، في مواقعها ونقاطها، على الرغم من المحاولات المتكررة من قبل المخابرات التركية بإقناعها، بالانسحاب، إلا أن جميعها باءت بالفشل.

وبحسب المصادر، فقد استهدفت التنظيمات الإرهابية الموجودة في محافظة إدلب، مواقع الجيش في منطقة جورين بريف حماة الغربي، مشيرة إلى أن هذه التنظيمات هي «تنظيم حراس الدين، أنصار التوحيد، جبهة أنصار الدين، جبهة أنصار الإسلام».

من جهة ثانية، ذكر المصدر لـ«الوطن»، أن أكثر من ٥٥ عائلة مهجرة، خرجت حتى بعد ظهر أمس من معبر أبو الظهور من مناطق سيطرة الإرهابيين إلى مناطق سيطرة الجيش الآمنة في ريف إدلب، ثم توجهت إلى قراها في حماة وحلب وإدلب أيضاً.

وبين المصدر أن منطقة ريف إدلب الجنوبي شهدت اشتباكات ضارية بين ميليشيا «ألوية صقور الشام» التابعة لما يسمى «الجبهة الوطنية للتحرير»، التي شكلتها تركيا من مرتزقتها في إدلب، وبين «النصرة»، وذلك في أريحا، بسبب التنازع على حواجز قتل فيها العديد من مسلحي الطرفين.

بدورها ذكرت مصادر إعلامية معارضة، أن الاقتتال يتواصل بوتيرة متفاوتة العنف على حاجز واقع في مفرق الطرق الواصلة إلى تلمنس والكراكي والغدفة وجرجناز في القطاع الشرقي من ريف معرة النعمان، بين «صقور الشام» من جهة، و«النصرة» من جهة أخرى، ترافقت مع استهدافات متبادلة ومتقطعة بين الحين والآخر، وقتل على خلفية هذا الاقتتال مدنيان اثنان ومسلح من كلا طرفي الاقتتال.

وبحسب المصادر، فإن هذا الاقتتال هو الأعنف من نوعه منذ بدء «اتفاق إدلب» المنبثق عن اجتماع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ورئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان منتصف شهر أيلول الفائت.

وأكدت المصادر أن «فيلق الشام» التابع لتركيا دخل في الاقتتال إلى جانب «صقور الشام».

إلى حلب، فقد استهدف الجيش بمدفعيته تحركات للإرهابيين في منطقة الراشدين الشمالية والبحوث العلمية غربي مدينة حلب، وذلك، بعد أن اعتدت التنظيمات الإرهابية بالقذائف على منازل المدنيين في حي الزهراء بمدينة حلب ما تسبب بأضرار مادية.

وأفادت وكالة «سانا» للأنباء، بأن إرهابيين يتحصنون عند الأطراف الشمالية الغربية والغربية لمدينة حلب اعتدوا بقذيفتي هاون على حي جمعية الزهراء في الجهة الغربية من المدينة ما تسبب بوقوع أضرار مادية في المنازل والممتلكات.

قولاً واحداً

الخطوة السورية التالية

سيلفا رزوق

بتوقيت دولي غير متوقع وفي لحظة إقليمية بدت على غاية في التعقيد والتشابك، فرضتها التداعيات المتغيرة التي أفرزتها عملية قتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي، خرجت من موسكو تصريحات تحمل أبعاداً وتداعيات مهمة ستكون المنطقة على موعد معها، تحدثت عن تفاهم روسي أميركي ومحادثات ناجحة لمستشار الأمن القومي الأميركي جون بولتون تخص الملف السوري على وجه التحديد.

النتائج الناجحة التي تحدثت عنها موسكو وواشنطن في الوقت ذاته، والتي أنتجت اتفاقاً لعقد لقاء قمة بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والأميركي دونالد ترامب عقب الانتخابات النصفية التي ستشهدها أميركا قريباً، لم تأت على سبيل المصادفة، بالتأكيد، حيث سبقتها تحركات سياسية هامة قادتها موسكو في المنطقة، بدا أنها ترتب لوضع الملف السوري على مسار سياسي جديد عبّر عنه إعلان المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا عن استقالته نهاية الشهر القادم، وبدء الأمم المتحدة في البحث بالخيارات البديلة بالتنسيق مع دمشق.

النشاط السياسي المكثف الذي دخلت به المنطقة، وبدأ مع جولة مبعوث الرئيس الروسي ألكسندر لافرنتييف إلى دمشق ودول أخرى، تزامناً مع جولة للمبعوث الأميركي الخاص جيمس جيفري لدول إقليمية ومناطق داخل سورية، وإعلان تركي عن قمة رباعية ستشمل إضافة إلى روسيا وتركيا كلا من فرنسا وألمانيا في دخول هو الأول لكلتا الدولتين على خط المسارات السياسية العديدة والمرتبطة بالملف السوري، والإعلان عن اللقاء العاجل الذي جرى في موسكو لنواب وزراء خارجية الدول الضامنة لمسار «أستانا»، أعطى إشارات أكيدة أن التحرك المقبل بات حتمياً باتجاه حسم الخيارات المطروحة في ملف إدلب وإنتاج ظروف سياسية موازية تعطي دفعاً جدياً للمسار السياسي والذي تشكل «اللجنة الدستورية» أحد عناوينه العريضة.

هذه الأجواء ترافقت مع استعراض عسكري أميركي جديد قاده قائد القيادة الوسطى في الجيش الأميركي جوزيف فوتيل، الذي زار «التنف»، وتحدث عن حاجة أميركية للبقاء في تلك المنطقة لفترة زمنية أطول، بالإضافة إلى الإعلان عن بدء تسيير دوريات عسكرية أميركية تركية مشتركة في «منبج»، أعطى انطباعاً بأن رسائل يحتاج «البنتاغون» لإرسالها إلى أكثر من طرف مفادها بأن نفوذ واشنطن هناك لا يزال قيد الحماية ولا يزال أيضاً بعيداً عن أي تفاوض على الأقل حتى هذه اللحظة.

المعطيات أو الترتيبات الإقليمية المتسارعة والتي توجت أول أمس بالإعلان عن نجاح المحادثات الأميركية الروسية في موسكو فيما يخص «النزاع في سورية» كما قال مستشار الأمن القومي الأميركي، أكدت أن واشنطن باتت جاهزة لتقديم ما لديها من أوراق للتفاوض مقابل الحصول على ضمانات روسية فيما تبقى من ملفات دولية مرتبطة بإيران والصين وغيرها من الملفات التي تحتاجها الإدارة الأميركية الحالية في ظل هذا التوقيت الأميركي «الحرج».

وبعيداً عما يتم تداوله من أولويات للتفاوض ورغم تصدر إدلب لعناوين التحركات والتصريحات، غير أن الورقة الأبرز التي يمكن التنبؤ بأنها كانت بالضرورة على طاولة التباحث الأميركي الروسي في موسكو، هي ورقة «شرق الفرات» والتواجد الأميركي غير الشرعي في سورية عموماً، فورقة إدلب وأياً كانت الاتجاهات التي ستذهب إليها باتت محسومة بطبيعة الحال، والكلام السوري الواضح تجاه الخطوة الميدانية التالية للدولة السورية والتوجه صوب استعادة شرق الفرات يؤكد أن هذه الورقة جرى أو سيجري وضعها على رأس أولويات الحوار الأميركي الروسي القادم، مع تحريك مواز للمسار السياسي بطريقة تعكس تغير موازين القوى الكبير لمصلحة الدولة السورية، سيعبر عنه اسم وشخصية المبعوث الأممي المنتظر والذي لن يحمل بطبيعة الحال إرث دي ميستورا وخياراته السياسية.

«شرق الفرات» إذا سيكون في عين التحركات السياسية القادمة، وترتيب الأوراق تمهيداً لانجاز هذا الملف سيأخذ وقته الذي يحتاجه لفك التعقيدات التي فرضتها المعطيات القائمة على الأرض، والتي سيعطي الاستعداد الأميركي للحوار مع موسكو دفعاً كبيراً لها باتجاه حسمها على النحو الذي تريده دمشق ومعها حليفتها موسكو.

أنقرة: محادثات جديدة مع موسكو بخصوص «اتفاق إدلب»

| وكالات

بينما أشار وزير الدفاع التركي، خلوصي آكار إلى أن بلاده ستجري محادثات جديدة مع موسكو حول «اتفاق إدلب»، أوضح أن بدء الدوريات المشتركة بين أنقرة وواشنطن في منبج سيكون بعد الانتهاء من التدريبات الخاصة بذلك.

وقال آكار، وفق موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني: إن قسماً كبيراً من العناصر الراديكالية وأسلحتهم الثقيلة انسحبت من المنطقة «المنزوعة السلاح» بإدلب، مشيراً إلى انخفاض في انتهاك وقف إطلاق النار بنسبة ٩٠ بالمئة.

وأضاف: إنه «ستكون لدينا محادثات مع وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو حول اتفاق إدلب»، وتابع «سنجد فرصة لمناقشة هذه المسألة وغيرها مع وزير الدفاع الروسي شويغو، وبالتالي نود مواصلة عملنا هنا بنجاح أكبر».

وأشار إلى أنه عقب الانتهاء من التدريبات المشتركة بين الجيشين التركي والأميركي، ستبدأ الدوريات المشتركة في منبج بعد أيام من التحضيرات، وذلك حسبما تضمن ما يسمى اتفاق «خريطة الطريق» بشأن منبج الذي تم مؤخراً بين الجابين. وقال: «نحتاج للتحضير والقيام بعمليات تدريب للعناصر العسكرية التركية والأميركية في إطار القيام بدوريات مشتركة، وهذه المرحلة بدأت في ٩ أكتوبر(تشرين الاول) ولا تزال مستمرة حالياً في غازي عنتاب».

وتقوم القوات التركية والأميركية بدوريات في منبج كل على حدة تنفيذاً لما اتفقت عليه الدولتان العضوان في حلف شمال الأطلسي «ناتو» في حزيران الماضي، لكنهما تجريان تدريبات على القيام بدوريات مشتركة.

وأول من أمس، قال مستشار الأمن القومي الأميركي، جون بولتون، في مؤتمر صحفي عقده في ختام زيارة العمل التي قام بها إلى العاصمة الروسية: «شكل الملف السوري أحد المواضيع التي ناقشناها وتوصلنا في هذا السياق إلى اتفاق حيث قررنا تعزيز وتوسيع العمليات التنسيقية بين روسيا والولايات المتحدة في إطار القضايا الخاصة بسورية». وأشار بولتون إلى المكان المهم الذي احتلته قضية إدلب في اجتماعاته مع القيادة الروسية، وأكد في هذا السياق أن تقديرات الإدارة الأميركية في هذا المجال تشير إلى أن الاتفاق الروسي التركي بخصوص تسوية الوضع في المحافظة ساري المفعول.

وقال: «أعتقد أننا ناقشنا موضوع إدلب في كل اجتماع عقدته في موسكو، وسأكرر ما أكده سابقا الرئيس، دونالد ترامب، حول أهمية منع وقوع كارثة إنسانية هناك واستئناف الأعمال القتالية».

وأضاف: «حتى هذه اللحظة الاتفاق الذي توصلت إليه روسيا وتركيا يطبق، على الرغم من أن عدداً كبيراً من المشاكل لا يزال عالقاً».

وفي ١٧ أيلول الماضي أعلن الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، ونظيره التركي، رجب طيب أردوغان، عقب لقائهما داخل منتجع سوتشي، عن التوصل إلى اتفاق حول إقامة منطقة «المنزوعة السلاح» بمحيط إدلب.

وينص الاتفاق على إقامة منطقة منزوعة السلاح بعمق ١٥–٢٠ كيلومتراً عند أطراف إدلب وأجزاء من ريف حماة الشمالي وريف حلب الغربي وريف اللاذقية الشمالي، وذلك بحلول ١٥ الشهر الجاري، وتتمثل المرحلة الأولى من العملية بسحب كل الأسلحة الثقيلة من تلك الأراضي حتى ١٠ الشهر الجاري، وانسحاب الإرهابيين بحلول ١٥ من الشهر نفسه وهو الأمر الذي لم يحصل.